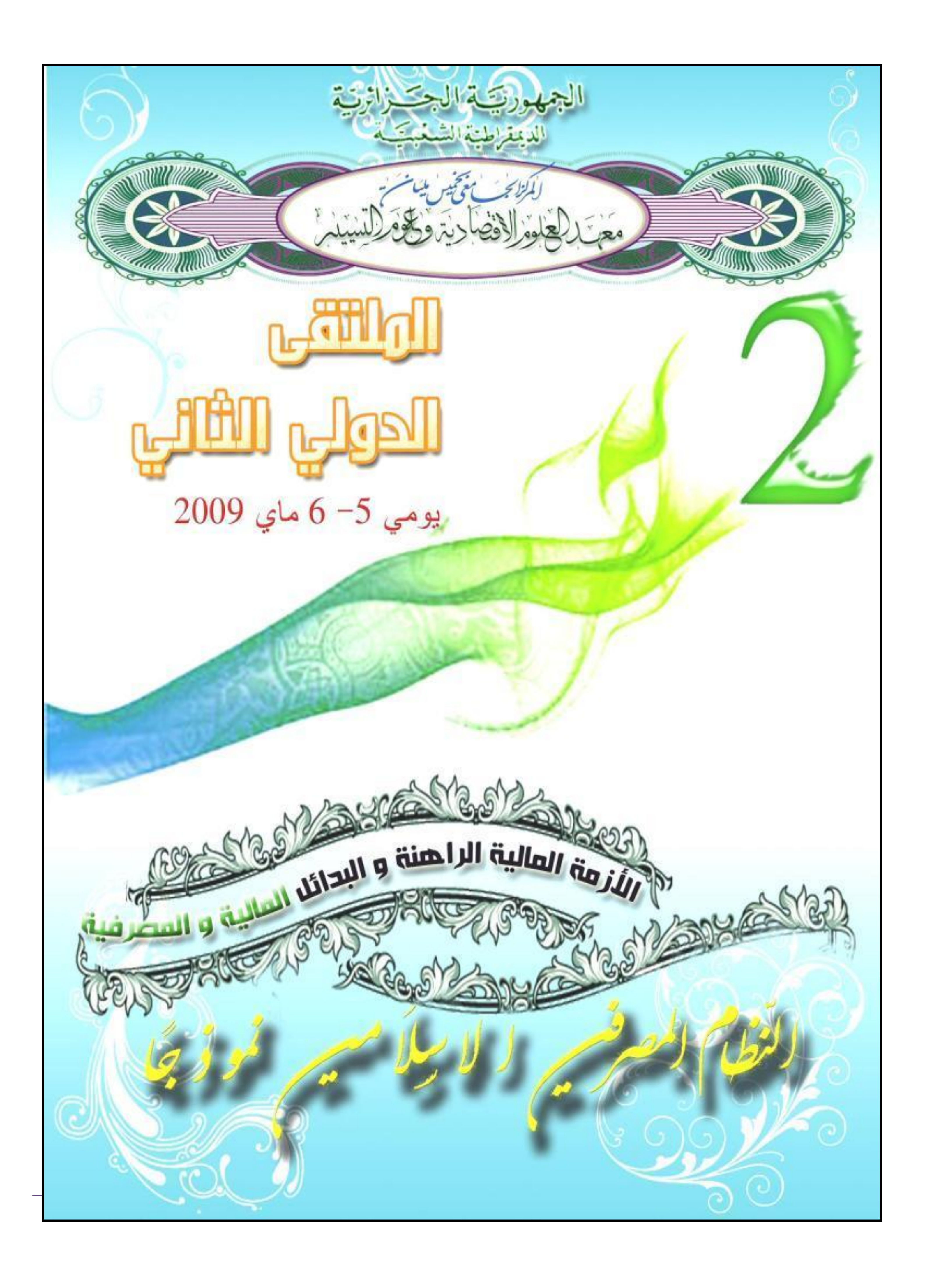

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي خميس مليانة
معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
الملتقى
الدولي الثاني
2
يومي 5- 6 ماي 2009
الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية و المصرفية
النظام المصرفي الاسلامي نموذجا

واقع الأداء والاستثمار في بعض المصارف الإسلامية

أ.حمادي نبيل

أ. فلاق على

mag2006_fk@yahoo.fr

جامعة المدية

ملخص:

ينتظر من البنوك الإسلامية القيام بدو فعال في مجال التنمية الاقتصادية، من خلال مساهمتها في تمويل قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، سواءً كانت زراعية، أو صناعية، أو تجارية، أو خدمية في دائرة الحلال، ووفقاً لصيغ الاستثمار المتوافقة مع الشريع ة الإسلامية . وتحاول هذه المداخلة تقييم التجربة المالية والمصرفية الإسلامية ، بتحليل مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية، وعرض واقع الاستثمار في هذه المصارف.

Abstract:

Islamic banks are expected to effectively Bedouins in the area of economic development, through its contribution to the financing of various sectors of economic activity, whether agricultural or industrial, commercial, or service, according to the formulas of investment consistent with Islamic law. This intervention is trying to assess the experience of Islamic finance and banking, the analysis of performance indicators in the Islamic banks, and introduced the reality of investing in these banks.

مقدمة

تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مصرفية حديثة من حيث النشأة، إذ لم يتجاوز عمرها أربعة عقود، وقد باشرت هذه المصارف أعمالها ببيئةٍ مصرفية تسيطر عليها الصيغ التقليدية. وعلى الرغم من ذلك استطاعت أن تقدم خدماتها المصرفية، المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلى قطاع عريض من المتعاملين.

وتسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق أهدافها التنموية اقتصادياً واجتماعياً من خلال الاستثمار في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة، سواءً كانت زراعية، أو صناعية، أو تجارية ، أو خدمية في دائرة الحلال، ووفقاً لصيغ الاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وقد واجهت المصارف الإسلامية في مسيرتها مشكلاتٍ ومعوقات تحول دون تحقيقها لأهدافها، ما أدى بهذه المصارف إلى توظيف جزء من أموالها بالخارج، فضلاً عن عدم التوافق بين مواردها واستخداماتها، وهامشية استثماراتها في الأوراق المالية.

وكمحاولة لتقييم التجربة المالية والمصرفية الاسلامية ، ومن أجل الوقوف على واقع المصارف الإسلامية سيتركّز التحليل في هذه المداخلة على مستويين، يتعلّق الأول **بمؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية**، أما الثاني فيشير إلى **الاستثمار في المصارف الإسلامية**، بالإضافة إلى **نتائج البحث وتوصياته** .

أولا: مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية

تحتاج المصارف الإسلامية إلى إرضاء عملائها من خلال تقديم الخدمات المصرفية وتوفير البدائل والصيغ الاستثمارية والتمويلية المناسبة والمشروعة، ولا يتحقق هذا الهدف إلا من خلال تحقيق مستوى مقبول من الآداء في مجال التسويق المصرفي، والهندسة المالية.

كما يلاحظ أن عدداً لا بأس به من المصارف الإسلامية ، استطاعت زيادة أرباحها ومعدلات نموها ، ونسب رسملة موجوداتها وكفاية رأسمالها، كما استطاعت تقليص معدلات التكلفة إلى الإيراد، ورفع معدلات ربحيتها إلى رأس المال، مما يعكس استمرار أدائها المالي عن معدلات مالية بالمقاييس العالمية . ومن أجل الوقوف على واقع الآداء في المصارف الاسلامية سنعتمد على بعض المؤشرات التي نلخصها فيما يلي :

1- الودائع ومعدل نموها

لقد استطاعت المصارف الإسلامية تحقيق نجاحٍ كبير في حشد الودائع، إلا أن الأمر يتطلّب المزيد من الجهود المتواصلة، للحفاظ على معدل متوسط نسبياً للنمو في المستقبل.

وتعدُّ ودائع العملاء أساس نشاط البنك ومصدر ربحيته ، فزيادة الودائع تعني رضا العملاء عن المصرف، والجدول رقم (1) يبيِّن نمو إجمالي الودائع لعينة من المصارف الاسلامية.

كما يجب إدراك أن الكثير من الودائع لدى المصارف الإسلامية، لم تجمع بسبب العوائد المرتفعة، بل بسبب الالتزام الديني للعملاء، فالكثير منهم يحفظون مدخراتهم في المصارف التقليدية دون أخذ فوائد، بينما كان الكثيرون يحفظونها في بيوتهم، ولمثل هؤلاء كانت العوائد متواضعة، أو حتى غياب العوائد أمراً مقبولاً، أما الآن فمعظم هذه الأموال قد دخلت بالفعل خزائن المصارف الإسلامية[01].

جدول رقم (1): معدل نمو الودائع في بعض المصارف الإسلامية

(الوحدة: %)

المصرف / السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	معدل نمو الودائع
البنك الإسلامي الأردني	740,4	670,9	847,3	911,3	1039,4	1174,5	1317,6	
	-	%5,5	%8,5	%7,6	%14,1	%13	%12,2	%10,2
بنك البحرين الإسلامي	-	-	365	364	406	402	450,1	
	-	-	-	%3-	%11,5	%1-	%12	%5,2
بنك دبي الإسلامي	-	1753,0	2096,0	1812	2077	2661	35920	
	-	%19,6	%13,5	%14,6	%28,1	%35	%28,8	%18,8
بيت التمويل الكويتي	3766,7	3949	4206	4449,7	5157	5917,2	6589,5	
	-	%4,8	%6,5	%5,8	%15,9	%14,7	%11,4	%9,9
مصرف قطر الإسلامي	697,3	765,2	862,7	900,00	908,2	1000,8	1136,4	
	-	%4,6	%12,7	%4,3	%1	%10,2	%13,5	%7,7
بنك فيصل الإسلامي المصري	-	1364,0	1814,7	2012.0	2059,9	1897,8	2162,1	
	-	-	%33	%10,9	%2,4	%7,9	%13,9	%10,5
بنك البركة الإسلامي	84,8	108,7	114,7	101,5	124,9	196,5	211,3	
	-	%28,2	%5,5	%11,5	%23,1	%35,75	%24,7	%17,6
المصرف الإسلامي الدولي	429,3	527,5	712,7	864,7	853,00	749,00	826,7	

للاستثمار والتنمية	%23,1	%34,1	%34,1	%21,3	%1,4	%12,1	%10,3	%12,7

يبين الجدول (1) أن ودائع المصارف الإسلامية عام 1999، تفوق بالمتوسط رأسمالها بـــ (7,7) مرة وبـــ (10,6) مرة عام 2002.

2- مؤشر معدل نمو الودائع الجارية

تعتبر الودائع الجارية وسيلة هامة جداً لزيادة معدل العائد للمساهمين، لأن إيراداتها مضمونة وهي أقل تأثراً بمخاطر الاستثمار. كما تزيد هذه الودائع أيضاً من مضاعف معدل الموجودات لحقوق الملكية، الذي ينعكس بشكل زيادة أكبر على معدل الربح.

ويعكس هذا المؤشر مدى إقبال العملاء على هذا النوع من الودائع، كما أنها سهلة التأمين عليها باعتبارها مضمونة من قبل البنك طبقا لقاعدة الخراج بالضمان ، ويقصد بها أن من ضمن أصل شيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، فبضمان أصل المبلغ يكون الخراج المتولد عنه جائز الانتفاع لمن ضمن لأنه يكون ملزما باستكمال النقصان المحتمل إن حدث، وجبر الخسارة إن وقعت [02]، والجدول (3) يبيِّن معدل نمو الودائع الجارية في بعض البنوك الإسلامية:

جدول رقم (2): معدل نمو الودائع الجارية في بعض البنوك الإسلامية

(الوحدة: %)

المصرف / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المتوسط
البنك الإسلامي الأردني	-	24,22	410,8	28,11	31,95	20,44	23,15	23,12
بنك البحرين الإسلامي	-	68,15	14,12-	24,11	735,3	7,62	3,98	23,84
بنك أبو ظبي الإسلامي	-	-	-	14,82	26,48	38,10	-	26,43
بنك دبي الإسلامي	-	16,75	14,87	22,87	25,49	44,69	47,30	28,63

يلاحظ من الجدول رقم (2) ما يلي:

- استقرار معدل الودائع الجارية في المصرف الإسلامي الأردني، حيث بلغ معدل النمو %23,12، وهذا يدل على قدرة المصرف في إرضاء عملائه وتفوق إدارة التسويق والهندسة المالية في هذا المصرف في هذا المجال.
- مصرف البحرين الإسلامي تراجع بشكلٍ واضح في معدل نمو الودائع الجارية من سنة 2001 من %68,15 إلى (-%14,12)، مما يعني أن إدارة التسويق والهندسة المالية مطالبة بالتحسين من أدائها بالترويج وإدخال المبتكرات التي تزيد من إقبال المتعاملين في المصرف.

➢ معدل نمو الودائع في كل من م صرف أبو ظبي الإسلامي فقد حصل على معدل نمو %26,43 ومصرف دبي الإسلامي على معدل نمو بلغت نسبته %28,63.

وإذا استطاعت المصارف الإسلامية احتكار ا لموارد المالية الخاصة بالعملاء ذوي دوافع إسلامية، لكن هذا الوضع لن يستمر ، ذلك لأن المصارف الإسلامية تواجه منافسة قوية ومتزايدة، نتيجة دخول المصارف التقليدية ودخول بعض عمالقة المصارف الدولية في السنوات الأخيرة السوق المصرفية الإسلامية ، مثل تسيس مانهاتن، وسيتي بنك، وأيه إن زيد، وغيرها، إضافةً إلى قيام العديد من المصارف التجارية التقليدية في كثيرٍ من البلدان الإسلامية بتقديم خدماتٍ مصرفية إسلامية، مثل بنك مصرف مصر والبنك الأهلي التجاري في السعودية، وقد سمح للمصارف التقليدية في ماليزيا فتح نوافذ إسلامية[03].

تظهر منافسة المؤسسات المالية الأخرى تدريجياً وقائع جديدة للصناعة المصرفية الإسلامية، لذلك فإنه من المنطقي الافتراض بأن معدل نمو ودائع المصارف الإسلامية سينخفض، ما لم تتمكّن من جذب الودائع على أسسٍ تنافسية ومن مورِّدين جدد.

3_ معدل كفاية رأس مال المصارف الإسلامية

يمكن توضيح معدل كفاية رأس المال في بعض المصارف الإسلامية وفق الجدول التالي:

جدول رقم (3): معدل كفاية رأس المال المصارف الإسلامية

(الوحدة: %)

المصرف / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المتوسط
البنك الإسلامي الأردني	16,1	16,00	15,8	15,00	13,50	12,4	12,1	14,4
بنك البحرين الإسلامي	21,6	42,1	43,00	-	-	-	-	36,95
بنك أبو ظبي الإسلامي	–	–	38,3	31,9	24,7	21,4	–	29
بنك دبي الإسلامي	16,31	14,81	11,81	10,40	10,10	13,50	-	12,8
البنك العربي الإسلامي	90	68	53	46	36	28	24	49,29

المصدر: التقارير السنوية للبنوك الإسلامية، دليل المصارف العربية 2004/2002.

يتراوح معدل كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية حسب بلزل (2) بين %10,1 و %53 عام 2002، وهذا يدلُّ على متانة رأسمال المصارف الإسلامية وإيفائها بمتطلبات بازل (2)، ويلاحظ أن هذا المعدل يساعد المصارف الإسلامية على الصمود والمنافسة ومواجهة تحدِّيات العولمة.

4- نسبة السيولة في بعض المصارف الإسلامية

يُبيِّن الجدول رقم (4) نسبة السيولة لبعض المصارف الإسلامية:

جدول رقم (4): نسبة السيولة لبعض المصارف الإسلامية

المصرف / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المتوسط
البنك الإسلامي الأردني	53,10	60,30	60,50	63,60	57,30	56,70	58,30	58,50
بنك البحرين الإسلامي	22,90	65,40	68,40	62,10	46,90	53,70	54,20	53,40
بنك أبو ظبي الإسلامي	33,50	46,70	27,90	29,00	40,50	42,50	-	36,70
بنك دبي الإسلامي	46,00	40,30	34,60	36,60	36,10	33,20	50,20	39,60
البنك العربي الإسلامي	29,00	37,00	41,00	35,00	35	34	40	35,90

يبين الجدول رقم (4) نسبة السيولة في المصارف الإسلامية، ويلاحظ من الجدول ما يلي:
أعلى نسبة سيولة كانت في المصرف الإسلامي الأردني، وكانت تمثل 58,50%، وهذا دليلٌ على أن هذا المصرف لم يستطع أن يستثمر فوائضه المالية بشكلٍ جيد. يليه مصرف البحرين الإسلامي بنسبة 53,40%، في حين أن البنك العربي الإسلامي الدولي استطاع أن يقلل من حجم السيولة النقدية لديه مقارنةً مع المصرف الأردني الإسلامي بنسبة 22,6%، وهذا يُؤكِّد على ضرورة استثمار المصرف الأخير للسيولة النقدية لديه.

تعتبر نسبة السيولة في المصارف الإسلامية سيفاً ذا حدين : الحد الأول هو الحفاظ على قوة المصرف المالية في مواجهة الالتزامات الطارئة والعادية، وذلك عن طريق حجز أكبر حجم ممكن من النقدية في صناديق المصرف وعدم التصرُّف بها في الاستثمارات. أما الحد الآخر فهو أن ارتفاع نسبة السيولة تحد من طموحات المصرف الاستثمارية، الأمر الذي يُؤدِّي إلى انخفاض عوائد المصرف من الاستثمارات، وتعطيل حركة توظيف الأموال في الأنشطة التي تعود بالنفع (الربح) على المصرف. فارتفاع نسبة السيولة قد تُفوِّت على المصرف فُرصاً كثيرة، وبالتالي تُقلِّل من أرباحه. فالربحية والسيولة بالنسبة للمصرف تسيران في اتجاهين متضادين.

لذلك يجب على المصرف الإسلامي العمل على حفظ التوازن بين السيولة المرتفعة والتوسُّع في الاستثمارات. وتعمد المصارف الإسلامية إلى الحفاظ على نسبةٍ مرتفعة من السيولة لمواجهة أية سحوباتٍ غير متوقعة من قبل العملاء ، وذلك لأن المصارف الإسلامية لا تستطيع الاقتراض من مصدر خارجي إلا بوجود أصل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. لذلك تجد المؤسسات الإسلامية نفسها مضطرة للاحتفاظ بجزء كبير من الأصول السائلة أو شبه السائلة [04]، لكن الحفاظ على نسبةٍ مرتفعة يُفقد المصارف دورها التنموي.

وتُحسَب نسبة السيولة كما يلي:

نسبة السيولة =	الرصيد لدى البنك المركزي+ النقدية بالصندوق + الأصول المالية للسيولة الودائع	× 100

5- **نسبة الربح**

عند الحديث عن معدلات الأ رباح في المصارف الإسلامية يجب أن نشير إلى وجود فئةٍ جديدة من المُودعين الذين لا يتقاضون فائدة محددة على إيدا عاتهم، أي أنهم ليسوا مقرضين بفائدة مُحدَّدة مسبقاً، وإنما هم مودعين يشتركون في الربح والخسارة، وهذا يعني وجود فئةٍ أخرى من الشركاء غير المساهمين، هم فئة المودعين الشركاء[05]، وهنا يجب أن ننظر في أمر هؤلاء الشركاء الجدد إلى جانب الشركاء المساهمين.

والجدول رقم (5) يُبيِّن الأرباح التي حقَّقتها بعض المصارف الإسلامية، حيث يلاحظ أن أرباح معظم المصارف أخذت في التراجع في السنوات الأخيرة، باستثناء بنك دبي الإسلامي وبنك قطر الإسلامي ومصرف قطر الإسلامي وبيت التمويل الكويتي.

جدول رقم (5): العائد على حقوق المساهمين في المصارف الإسلامية

(الوحدة: %)

المصرف / السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	المتوسط
البنك الإسلامي الأردني	11,80	6,90	8,70	5,00	5,60	2,70	5,60	
بنك البحرين الإسلامي	9,80	10,50	3,30	6,40	5,70	-	-	
مصرف أبو ظبي الإسلامي	-	-	-	-	-	7,00	6,00	
بنك دبي الإسلامي	10,00	11,00	0,00	10,00	11,00	12,30	10,20	
البنك العربي الإسلامي الدولي	-	-	-	4,60	9,50	8,60	5,80	
بنك التمويل الكويتي	-	-	-	29,80	28,20	26,80	25,90	
بنك قطر الإسلامي الدولي	17,50	15,70	21,20	20,60	20,60	21,90	22,00	
مصرف قطر الإسلامي	16,10	14,20	22,90	16,50	11,90	18,10	23,90	
بنك فيصل الإسلامي المصري	-	6,30	7,80	8,70	9,60	9,40	4,80	
بنك البركة الإسلامي	7,30	7,60	6,10	3,70	2,20	3,20	5,30	

يبين الجدول رقم (5) أن العائد على حقوق المساهمين مرتفع في معظم المصارف الإسلامية، باستثناء المصارف في الأردن والبحرين.

أما الجدول رقم (6) أدناه فيُبيِّن أن العائد على الموجودات منخفض في معظم المصارف الإسلامية، وهذ يُشير إلى أن حصة أصحاب الودائع منخفضة وآخذة في التناقص في السنوات الأخيرة.

إلا أن المودعين الشركاء من نوعيةٍ خاصة غير نوعية المساهمين، فهم يأخذون ربحهم ويتحمَّلون خسارا‌تهم في نهاية كل دورةٍ مالية بدلاً من أن يتقاضوا فائدةً محددة، فهم ليسوا كالمساهمين الذين يتحلون

في الأداء عن طريق الجمعية العمومية وممثليهم في مجلس الإدارة ، ويحدث هذا نتيجة حاجة المصارف الاسلامية إلى توزيع الأرباح على المودعين والمساهمين، فهناك ميلٌ إلى محاباة المساهمين، كم هو واضحٌ في الجدول رقم (5) و (**6**).

وتلك المحاباة يُعزِّزها وجود هيئاتٍ تُمثِّلهم وتحمي مصالحهم وتدافع عن حقوقهم، مع أن الواجب عدم التمييز في توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين، إلا من حيث حجم المال وا لمدة التي بقي فيها مستثمراً، فالارباح يجب أن تكون حقيقية وفعلية، بحيث لا يبالغ في الاهتلاكات، ولا يتمُّ اقتطاع الاحتياطات إلا من حصة المساهمين[06].

جدول رقم (6): العائد على الموجودات في المصارف الإسلامية

(الوحدة: %)

المصرف / السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
البنك الإسلامي الأردني	0,19	0,50	0,60	0,40	0,40	0,20	0,30
بنك البحرين الإسلامي	-	-	0,90	1,00	2,10	1,30	1,00
مصرف أبو ظبي الإسلامي	-	-	-	-	-	-	-
بنك دبي الإسلامي	4,60	5,00	3,60	1,10	1,00	1,00	0,80
البنك العربي الإسلامي الدولي	-	-	-	1,30	2,20	1,60	0,90
مصرف قطر الإسلامي	1,20	1,00	1,70	1,40	1,00	1,50	2,00
بنك فيصل الإسلامي المصري	-	0,30	0,30	0,30	0,40	0,40	0,40
بنك البركة الإسلامي	2,60	2,30	1,90	1,1-	0,60	0,70	1,10

ثانيا: الاستثمار في المصارف الإسلامية

1- مجالات الاستثمار في المصارف الإسلامية (التحليل القطاعي)

تتعدَّد مجالات الاستثمار أمام المصارف الإسلامية في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة من تجارة، وصناعة وزراعة وخدمات، ..الخ. ويعُبّالتعبير عن مجالات الاستثمار بنسبة استثمارات المصرف في كل قطاع على إجمالي استثماراته .وتمويل المصرف للقطاعات الإنتاجية يعني بالضرورة أن ه يساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع.

والجدول التالي يُوضّح نسبة التمويل المُوجَّه إلى القطاعات التنموية على إجمالي ال تمويل لبعض المصارف الإسلامية:

جدول رقم (7): نسبة التمويل المُوجَّه إلى القطاعات التنموية على إجمالي التمويل

(الوحدة: %)

المصرف / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المتوسط
البنك الإسلامي الأردني	6,60	12,60	8,90	8,50	7,90	8,20	7,20	8,60
بنك البحرين الإسلامي	6,60	8,40	9,40	5,50	6,90	7,70	9,20	6,30
مصرف أبو ظبي الإسلامي	10,80	12,90	10,00	6,00	7,20	8,60	-	9,30
بنك دبي الإسلامي	3,70	5,50	6,10	7,20	25,30	20,70	8,20	11,00
المصرف العربي الإسلامي الدولي	10,10	8,20	5,10	6,40	6,20	14,20	4,80	7,90

يُبيِّن الجدول السابق ما يلي:

– أن المصارف الإسلامية لم تتجاوز في أعلى النسب نسبة 11% للتمويل لقطاعات التنموية، ففي أربعة من المصارف لم تحْظَ النسبة بالمتوسط أكثر من 10%، وكان مصرف البحرين الإسلامي قد حصل على أعلى النسب وهي 11%، وبقية المصارف تراوحت بين 7,9% و9,2%. وهذا الأمر يعني أن المصارف الإسلامية لا تستهدف بشكلٍ كبير تلك القطاعات التي تُؤثّر في متغيِّرات الاقتصاد الكلي مثل : الزراعة والصناعة، مع أن من أهم أسسه وأهدافه التي يعلن عنها مساهمته في التنمية الاقتصادية.

جدول رقم (8): نسبة التمويل المُوجَّه إلى القطاعات التنموية على إجمالي التمويل لبعض المصارف الإسلامية

(الوحدة: %)

المصرف / السنوات	استثمار عقاري وإسكان	ائتمان زراعي وأمن غذائي	استثمار وتمويل صناعي	أنشطة تجارية	نقل وتخزين وموانئ وعقارات	المال والبنوك والتأمين	تمويل المشروعات	مجالاتٌ أخرى	الإجمالي
البنك الإسلامي الأردني	19	-	16,00	32,80	15,20	-	6,80	10,20	100
بنك البحرين الإسلامي	30,60	-	-	15,80	2,20	51,40	-	-	100
بنك دبي الإسلامي	15,40	4,80	2,00	68,00	-	1,80	0,30	7,70	100
بنك قطر الإسلامي	-	-	-	100	-	-	-	-	100
مصرف قطر الإسلامي	6,60	8,40	9,40	5,50	6,90	7,70	7,70	9,20	100
بنك فيصل الإسلامي	18,80	6,80	15,40	7,40	11,20	-	2,30	38,10	100
بنك البركة الإسلامي	-	-	-	100	-	-	-	-	100
البنك الإسلامي العربي السوداني	-	-	16	84	-	-	-	-	100
بيت الاستثمار الأردني	46	-	57	29,30	-	-	-	-	100
البركة الموريتاني	-	0,20	1,20	76,30	6,70	-	-	15,70	100
المتوسط العام	14,40	1,30	6,20	57,10	3,90	6,00	1,00	10,10	100

المصدر:

من الجدول رقم (**8**) نجد أن: ترتيب الأنشطة الاقتصادية من حيث تمويل المصارف الإسلامية لها كان كالآتي: نشاط تجاري 57,10%، نشاط العقار والإسكان 14,4%، نشاط صناعي 6,2%، أنشطة الم ال والبنوك والتأمين 6%، نشاط التخزين والنقل 3,9%، نشاط الزراعة والأمن الغذائي 1,3%.

من خلال ما سبق يتَّضح أن الأنشطة التجارية تُمثِّل وزناً كبيراً للمصارف الإسلامية ، والعكس بالنسبة للزراعة والصناعةً، حيث أن تمويل هاتين الأخيرتين لا يتجاوز 7,5% من مجموع الموارد المُوظَّفة . بينما يحتلُّ الاستثمار العقاري وزناً كبيراً نسبياً 14,4% في الترتيب الثاني بعد النشاط التجاري.

من واقع بيانات الجداول السابقة نلاحظ انخفاض نسبة الاستثمار في قطاع الصناع ة والزراعة، وعكس ذلك، ركَّزت المصارف الإسلامية في استثماراتها على قطاع التجارة بصفةٍ رئيسية، في نفس الوقت الذي لم يحْظَ فيه قطاعا الصناعة والزراعة بشيءٍ يُذكر رغم كونهما عصب الاقتصاد الوطني، ومقياس التقدُّم، مما يعكس محدودية الدور التنموي لهذه المصارف.

ويرجع تركّز المصارف الإسلامية للاستثمار في قطاع التجارة إلى طبيعة الاستثمارات في هذا القطاع من كونها قصيرة الأجل، وهذا يتناسب مع غالبية موارد هذه المصارف والتي تتَّسم أيضاً بكونها قصيرة الأجل، مما يُؤدِّي إلى سرعة دوران رأس المال، وسرعة تحقيق العائد، وانخفاض مستوى المخاطرة، لسهولة التنبُّؤ بطبيعة السوق ومُتغيِّراته في الأجل القصير.

كما يمكن تبرير عزوف المصارف الإسلامية عامة عن تمويل قطاعي الزراعة والصناعة بعدة أسباب أهمها: أن طبيعة هذين القطاعين تحتاج إلى استثماراتٍ كبيرة الحجم وطويلة الأجل، ويكون العائد المُنتظَر منها في الغالب ليس سريعاً [07]، مع ارتفاع درجة المخا طرة، وهو ما تراه هذه المصارف ليس متمشِّياً مع ظروفها.

بالإضافة إلى عدم توافر جهاز استثماري قوي لدى المصارف الإسلامية في هذه المرحلة قادر على الدراسة الدقيقة بغرض الاستثمار واحتياجات الأسواق ودراسة مبتكرات الأدوات للاستثمار وتشغيل الأموال.

يتبيَّن من خلال ما سبق أن الدور الاقتصادي الذي كان مأمولاً من المصارف الإسلامية للاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة نظراً لأهميتها في عملية التنمية، لم يتحقَّق في غالبية الحالات ، ولم يتحقَّق بالمستوى المطلوب في بعضها، واحتلَّ قطاع التجارة بدلاً منها المقدمة في استثمارات ه ذه المصارف.

ويرجع ذلك إلى أن الاستثمار في قطاع التجارة يستطيع تحقيق المُتطلَّبات المالية الفنية للمصارف الإسلامية على عكس الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة. مما يدلُّ أن الاعتبارات المالية كانت لها الأولوية المطلقة في استثمارات هذه المصارف– في هذا الشأن – وليست الاعتبارات الاقتصادية[08].

2- صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية

تسعى المصارف الإسلامية إلى تعبئة الموارد المالية واستخدامها بالطرق التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية في البلدان الإسلامية، وذلك لن يتأتّى إلا من خلال التركيز بشكلٍ أك بر على صيغٍ استثمارية طويلة لأجل المساهمة في قيام المشروعات التنموية دون إهمال الصيغ الأخرى.

ومن خلال هذا العرض سنحاول دراسة الأنشطة الاستثمارية والتمويلية لمجموعةٍ من المصارف الإسلامية، لمعرفة مدى تركيز أو تنوُّع استخدام المصارف الإسلامية لصيغ التمويل والا ستثمار حسب الآجل المعروفة في الاقتصاد الإسلامي أم أنها تقتصر على البعض منها فقط.

جدول رقم (9): نسبة المشاركات والمضاربات إلى المرابحات في المصارف الإسلامية

(الوحدة: %)

المصرف / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المتوسط
البنك الإسلامي الأردني	4,77	4,90	5,26	4,71	4,38	3,73	3,20	4,42
بنك البحرين الإسلامي	7,21	8,94	7,75	13,66	9,62	9,49	9,62	9,47
مصرف أبو ظبي الإسلامي	-	-	2,27	1,68	1,47	7,63	-	3,26
بنك دبي الإسلامي	11,37	9,94	27,04	29,06	32,97	31,27	57,17	28,40
البنك العربي الإسلامي الدولي	1,60	5,27	3,34	7,43	6,63	10,66	33,08	9,72

ملاحظة: في هذا الجدول تم اعتماد كل من المشاركة والمضاربة في المشاركات وبيع المرابحة للآمر بالشراء والبيع الآجل في المرابحات.

ويُوضِّح الجدول رقم (**9**) ما يلي:

1- أن متوسط النسب للسنوات السبع الذي تمَّ اعتمادها كمقياسٍ للمصارف الإسلامية الم ستخد مة في الدراسة أظهر الانحياز الكبير لصالح المرابحات على حساب المشاركات والمضاربات.

2- نجد أن أقل متوسط لنسب المشاركات والمضاربات من إجمالي التمويل كان في بنك أبو ظبي الإسلامي وكانت النسبة 3,3%، وهي نسبةٌ ضيلة جداً.

3- كانت أعلى نسبة في بنك دبي الإسلامي وبلغت 16,74%، وتراوحت بقية المصارف بين نسبة 3,4% في المصرف الإسلامي الأردني و 7,49% في مصرف البحرين الإسلامي و 8,20% في مصرف العربي الإسلامي الدولي.

4- لم تتجاوز نسبة المشاركات والمضاربات إلى المرابحات نسبة 10% سوى مصرف واحد هو مصرف دبي الإسلامي، إذ بلغت النسبة 28%.

يتَّضح مما سبق أن النسب المُحقَّقة ضئيلة ولا تُبشِّر بمستوى جيد بالنسبة للمشاركات والمضاربات إلى المرابحات في المصارف التي تمَّت دراستها، وإن كانت النسبة مرتفعة في مصرف دبي الإسلامي ، إذ بلغت

28%، إلا أن أغلب المصارف تنحو منحى التمويل بالمرابحة ، وهذا يُؤدِّي إلى تراجع مصداقيتها أمام زبائنها وبالتالي تراجع مستوى أرباحها.

جدول رقم (10): التمويل بحسب الصيغ لسنة 2005 لبعض المصارف الإسلامية

(الوحدة: %)

المصرف / الصيغة	المضاربة	المشاركة	المرابحة	الإجارة	الاستصناع	أخرى
مصرف دبي الإسلامي	7,00	18,62	44,73	20,72	8,43	0,5
مصرف البحرين الإسلامي	13,8	4,62	73,2	8,39	0,00	-
مصرف قطر الإسلامي	3,13	0,00	75,7	8,37	12,8	-
مصرف سبأ الإسلامي	0,00	20,1	84,2	13,7	11,6	-
مجموعة البركة الإسلامية	4,76	5,66	54,6	5,43	0,00	-
بيت التمويل الكويتي	4,76	5,66	84,15	5,43	0,00	-
المتوسط	5,82	8,87	69,43	9,44	6,36	0,08

من خلال العرض السابق لنسب التمويل بصيغة كل من المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة والاستصناع يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- احتلَّ التمويل بصيغة المرابحة المرتبة الأولى، من حيث ارتفاع النسبة المئوية لمعدل حجم التمويل، حيث بلغت نسبة التمويل بهذه الصيغة في المتوسط 69,43% من الحجم الكلي للتمويل.

2- بلغ حجم التمويل بصيغة المرابحة أكثر من سبعة أضعاف معدل حجم التمويل بثاني صيغة تمويلية وهي صيغة الإجارة التي بلغت نسبة التمويل بها 9,44%، تليها كل من المشاركة والاستصناع و المضاربة والتي بلغ بلغت نسبة التمويل بها 8,865%، 6,36%، 5,823%.

لقد وجدت صيغة المرابحة طريقها للانشار والتطبيق في المصارف الإسلامية عقب إقرار قانون البنك الإسلامي الأردني عام 1978 الذي احتضن هذه الصيغة مضيفاً إليها صفة الإلزام مما لفت انتباه المصارف الإسلامية إلى هذه الصيغة وتسارعت إلى عقد مؤتمر المصرف الإسلامي الأول الذي عُقد بدبي في ماي 1979، تحت عنوان: بيع المرابحة الذي أوصى بتنظيم أسلوب المرابحة وتعزيزه، وكان ذلك بمثابة فاتحة التطبيق العملي لهذه الصيغة، فسارعت معظم المصارف الإسلامية إلى تطبيقها على نطاقٍ واسع في جميع أنواع السلع ومن مصادر محلية وأجنبية، وبمبالغ كبيرة بصيغةٍ منفردة أو مشتركة، واصبحت تحتلُّ مكانةً هامة في مُجمل عمليات المصارف الإسلامية التي رأت أن تطبيقه أسهل من تطبيق المضاربة لما تتضمَّنه هذه الصيغة من ميزاتٍ لكل من المصرف والعميل على السواء نوجزها على النحو التالي:

1- تُحقِّق المرابحة ربحاً معقولاً للمصرف في الأجل القصير تُمكِّنه من منافسة المصارف التقليدية، فيما يختصُّ بجذب الودائع عن طريق استخدام دافع الحصول على عوائد مجزية.

2- يفضل كثيرٌ من المتعاملين مع المصرف الإسلامي التعامل على وفق هذه الصيغة ، ولا يتحمَّسون لصي غ المشاركات، ربما لأنهم لا يرغبون في إطلاع المصرف على حساباتهم أو على طريقة إدارتهم للنشاط، إلى غير ذلك من العوامل التي قد يكون الكثير منها غير صحيح. فالمشاركات تمتاز بتوزيع المخاطرة بين المصرف والعميل، مما يفرض على المصرف توجيهها وإرشادها بما يعود نفعه على الجميع.

3- انخفاض المخاطرة على التمويل، فربح المصرف مُحدَّدٌ مسبَّقاً ولا يرتبط بنتيجة نشاط العميل، وكلما قصُرت مدة ملكية المصرف للسلعة كلما انخفضت المخاطر،ومع الأخذ بالإلزام بالوعد فإن مخاطرة المصرف في احتمال تأخير العميل أو مماطلته في السداد ، وهذه يمكن تغطيتها بتخزين البضاعة في مخازن تابعة للمصرف أو تحت رقابته الدقيقة والربط بين حركة البيع وسداد المديونية المستحقة على العميل.

4- تُولِّد صيغة المرابحة للمصرف الإسلامي تياراً من السيولة النقدية (ممَّثلاً في الأقساط الدورية)، مما يمكِّن المصرف من الوفاء بالتزاماته اتجاه المودِعين في سحب جزءٍ من ودائعهم.

لكن استحواذ صيغة المرابحة على النصيب الأكبر من أموال الاستثمارات المتاحة، تنجم عنه العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد بوجهٍ عام، وعلى المصارف الإسلامية بوجهٍ خاص . ويمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالي[09]:

1- تقلَّص الدور التنموي للمصارف الإسلامية ، لأن أسلوب المرابحة طُبِّق على أساليب الاستثمار الأخرى، وخاصةً عمليات الاستثمار الإنتاجي وهو اطويل الأجل، مما أدَّى إلى انخفاض المساهمة الكلية للمصارف الإسلامية في تحقيق التنتمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- الدخول في منافسةٍ غير مطلوبة ولا مرغوبة مع المصارف التقليدية في مجال العائد ودى دوريته ، مما يُؤدِّي إلى توجيه جزءٍ ليس بالبسيط من الأموال لتمويل عمليات شراء السلع نصف الكمالية والكمالية ، حيث ارتفاع الربحية وانخفاض درجة المخاطرة، على حساب ما يمكن توجيهه للسلع الضرورية ذات هامش الربح المنخفض.

3- ترسيخ سلوك انتظار الربح السريع لدى المودعين ، وتجنُّب المخاطر يُؤدِّي إلى سيادة معيارٍ للتقويم يرتكز أساساً على معدلات الربح المُحقَّقة دون النظر إلى غيرها من المعايير، مثل مدى الإسهام في توفير فرص العمل.

لكن ورغم ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هناك جزءٌ هام من التمويل بالمرابحة الذي تقوم به المصارف الإسلامية يُوجَّه لمشاريع إنتاجية وليست استهلاكية، كقيام المصرف الإسلامي بشراء آلاتٍ ومعداتٍ لغرضٍ إنتاجي استثماري.

نتائج البحث وتوصياته

من خلال دراستنا لواقع بعض المصارف الإسلامية من حيث تحليل مؤشرات الآداء ودراسة مجال استثمار المصرف توصلنا إلى النتائج الموالية:

1- قياس مؤشرات الأداء في المصارف الإسلامية وتحليلها يسمح لنا بتقييم التجربة المالية والمصرفية الاسلامية، والوقوف على واقع المصارف الإسلامية حول إرضاء عملائها من حيث تقديم الخدمات المصرفية وتوفير البدائل والصيغ الاستثمارية والتمويلية المناسبة والمشروعة، حيث يسمح لنا:

- مؤشر الودائع ومعدل نموها: من تحديد مستوى رضا العملاء، فزيادة الودائع تعني رضا العملاء عن المصرف الاسلامي.
- مؤشر معدل كفاية رأس المال: مدى صمود المصارف الإسلامية وقدرتها على المنافسة ومواجهة تحدِّيات العولمة.
- مؤشر نسبة السيولة: قدرة المصرف الاسلامي على استثمار فوائضه المالية بشكلٍ جيد.
- مؤشر نسبة الربح: قدرة المصرف الاسلامي على توليد الأرياح.

2- تحديد مجال استثمار المصرف الاسلامي يساعد على مدي استهداف بشكلٍ كبير القطاعات التي تُؤثِّر في متغيِّرات الاقتصاد الكلي مثل: الزراعة والصناعة، باعتبار أن من أهم أسسه وأهدافه التي يعلن عنها مساهمته في التنمية الاقتصادية.

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ✓ على المصارف الإسلامية العمل على إ رضاء و جذب العملاء على أسسٍ تنافسية مقارنة بباقي البنوك لحشد كم كبير من الودائع، بما يساعدها على تحقيق معدل متوسط نسبياً للنمو في المستقبل.
- ✓ يجب على البنوك الاسلامية الموازنة بين الربحية والسيولة ، بحث تكون قادرة على مواجهة الالتزامات الطارئة والعادية وفي النفس الوقت القدرة على تحقيق طموحات المصرف الاستثمارية.
- ✓ حتى تساهم المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية لابد عليها التركيز بشكلٍ أكبر على صيغٍ استثمارية طويلة لأجل المساهمة في قيام المشروعات التنموية دون إهمال الصيغ الأخرى.

الهوامش البحث

01 -أوصاد أحمد و طارق الله خان، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، 1998، ص: 60.

02 محمد عبد العزيز ، التأمين على الودائع ، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، دولة الكويت، نقلا عن: alwaei.com/topics/current/article_new.php، تاريخ الاطلاع: 25.03.2009.

03 -منور قبال وأوصاف أحمد و طارق الله خان، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، مرجع سابق، ص: 60.

04 -عمر كمال، إدارة السيولة أفضل سبيل لكسب المصارف الإسلامية ثقة المستثمر ، ورقة عمل مقدمة، للمؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية عمان، ص: 5.

05 -رفيق يونس المصري، النظام المصرفي الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ط 1، 1985، ص:233.

06 -رفيق يونس المصري، النظام المصرفي الإسلامي خصائصه ومشكلاته، الطبعة الأولى، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع ، 2001، ص: 233-234.

07 -موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية : تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامية القاهرة، ط1، 1996، ص: 136-137.

08 -موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية: تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص: 193.

09 -شافية كتا ف، دور المصارف الإسلامية في إنشاء وتطوير السوق المالية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلي العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص 78.

مصادر الجداول:

الجدول (01): - اتحاد المصارف العربية، دليل المصارف والمؤسسات المالية، 2002، 2004.

الجدول (02): التقارير السنوية للمصارف الإسلامية المذكورة لسنوات مختلفة.

الجدول (03): التقارير السنوية للبنوك الإسلامية، دليل المصارف العربية 2004/2002.

الجدول (04): التقارير السنوية للمصارف الإسلامية المذكورة لسنوات مختلفة.

الجدول (05):

1- أحمد سليمان، المصارف الإسلامية، : مقررات لجنة بازل_ تحديات العولمة- إستراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، 2007، ص: 230.

2- اتحاد المصارف العربية، دليل المصارف والمؤسسات المالية، 2002، 2004.

الجدول (06): - اتحاد المصارف العربية، دليل المصارف والمؤسسات المالية، 2002، 2004.

الجدول (07): التقارير السنوية للمصارف الإسلامية المذكورة لسنوات مختلفة.

الجدول (08): الغريب ناصر، الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية : منهج فكري ودراسة ميدانية دولية مقارنة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي 1996، ص: 241.

الجدول (09): التقارير السنوية للمصارف الإسلامية المذكورة (سنوات مختلفة).

مراجع البحث

01 أوصاد أحمد و طارق الله خان، التحديات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب ، 1998.

02 محمد عبد العزيز ، التأمين على الودائع، مجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، دولة الكويت، نقلا عن: alwaei.com/topics/current/article_new.php، تاريخ الاطلاع: 25.03.2009.

03 -عمر كمال، إدارة السيولة أفضل سبيل لكسب المصارف الإسلامية ثقة المستثمر ، ورقة عمل مقدمة، للمؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية، عمان.

04 رفيق يونس المصري، النظام المصرفي الإسلامي، دراسات في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ط 1، 1985.

05 رفيق يونس المصري، النظام المصرفي الإسلامي خصائصه ومشكلاته، الطبعة الأولى، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

06 موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية : تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامية القاهرة، ط1، 1996.

07 -شافية كتاف، دور المصارف الإسلامية في إنشاء وتطوير السوق المالية الإسلامية، رسالة ماجستير، كلي العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

08 -اتحاد المصارف العربية، دليل المصارف والمؤسسات المالية، 2002، 2004.

09 التقارير السنوية للبنوك الإسلامية، دليل المصارف العربية 2004/2002.

10 أحمد سليمان، المصارف الإسلامية، : مقررات لجنة بازل_ تحديات العولمة- إستراتيجية مواجهتها، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، 2007.

11 الغريب ناصر، الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية: منهج فكري ودراسة ميدانية دولية مقارنة ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي 1996.